أسئلة وأجوبة

الكوتا : برلمان ٢٠١٧

مشروع ممّول من
الاتحاد الأوروبي

UNDP Lebanese
ELECTIONS
Assistance Project

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

1

ما هو نظام الكوتا والام يهدف؟

الكوتا أو الحصص بشكل عام هي تدبير يجري بموجبه تخصيص عدد من المقاعد أو الوظائف في مجموعة أو هيئة أو مؤسسة ما الى فئة معينة كالأقليات العرقية أو المناطقية أو يتم اعتماد صيغة توزيع المقاعد التمثيلية بين مختلف المجموعات. ويتم اعتماد نظام الكوتا أو الحصص عموما كتدبير ايجابي لتصحيح خلل في التمثيل والمساواة بين مختلف الفئات المجتمعية.

أما الكوتا أو الحصص النسائية في الإنتخابات، فهي إحدى التدابير الخاصة المؤقتة التي تهدف الى تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الهيئات المنتخبة. وهي عبارة عن سياسات عامة وإجراءات قانونية وتنظيمية مؤقتة تعتمدها الدول لإزالة العوائق البنيوية أمام مشاركة النساء في الحياة السياسية على غرار زملائهن الرجال.

تكفل الكوتا النسائية تمثيل النساء على الأقل حصة دنيا في الهيئة المنتخبة. وتختلف الصيغة المعتمدة على أساسها الكوتا باختلاف النظام الانتخابي.

2 لماذا الكوتا النسائية ولماذا لا زلنا بحاجة اليها في عصرنا هذا؟

شهد العالم في العشرين سنة الأخيرة ارتفاعا في نسب تمثيل المرأة، اذ أصبحت اليوم تشكل ما يعادل ٢٣٪ من الهيئات الوطنية المنتخبة في العالم مقارنة مع معدل ١٤٪ عام ٢٠٠٠ و١١،٣٪ عام ١٩٩٥. من هنا أهمية تطبيق نظام الكوتا وغيره من التدابير المؤقتة التي يشكل اعتمادها عاملا أساسيا في ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة. إلا أن المعدل العالمي البالغ نسبة ٢٣٪ لا يكفي بعد لتشكيل الكتلة الحرجة (critical mass) التي تحتاج اليها المرأة لإحداث فرق حقيقي في التمثيل والمشاركة الفعلية في صنع القرار وهي ٣٠٪ من الهيئات التمثيلية. أما نسبة تمثيل المرأة في الحكومات فلا زالت ضئيلة حتى يومنا هذا وغالبا ما تقتصر على حقائب نمطية كشؤون المرأة والطفل. لذلك، وبالرغم من التقدم الملحوظ، لا زال تمثيل المرأة يعتبر ضئيلا جدا ولا زال هدف تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية مدرجا على لائحة أهداف المجتمع الدولي والأمم المتحدة للألفية الثالثة (الأهداف الإنمائية للألفية Millenium Development Goals وأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals).

أما الخلفية الفلسفية لاعتماد الحصص الخاصة بالنساء، فتعود اولا الى كون المرأة تشكل أكثر من نصف المجتمع،
ولذلك من العدل أن تشكل نصف الهيئات المنتخبة، وثانيا أن دور المرأة في الهيئات المنتخبة وفي محافل صنع القرار لا يقتصر على تمثيل قضايا المرأة بل يشمل كافة أوجه العمل السياسي.

ان نظام الكوتا يخفف عند تطبيقه من نتائج حرمان المرأة وتهميشها واقصائها الذي استمر لفترات طويلة بفعل الاعراف والقيم الاجتماعية والثقافية والتربوية. كما يخفف من سيطرة العقلية الذكورية في سن القوانين والشرائع ويصحح توزيع الادوار لكل من المرأة والرجل. وهو يعطي فرصة سريعة للمرأة المؤهلة لاثبات ذاتها ولاقناع المجتمع بقدرتها. ويؤدي لفرض الامر الواقع بضرورة وجود المرأة في مجال العمل السياسي كمواطنة عادية متمتعة بحقوقها الدستورية.

3 هل يجب أن تفرض مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال نظام الكوتا، أم أنها يجب أن تتحقق من خلال تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا؟

أن نظام الكوتا ضروري من اجل تسريع مشاركتها في الحياة السياسية بشكل فعال. وقد ساهم نظام الكوتا في زيادة نسب مشاركة المرأة في الهيئات الوطنية المنتخبة حول العالم حتى في الدول االمتطورة.

نظام الكوتا وحده بالفعل لا يكفي لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في صنع القرار أو لتحقيق المساواة المطلقة في التمثيل السياسي بين الجنسين، خاصة على المدى الطويل. فسيبقى التقدم بطيئاً ريثما تتغير نظرة المجتمع حيال المرأة ونظرة المرأة حيال نفسها. لذلك تظهر الحاجة لاتخاذ التدابير الموازية للكوتا من أجل تمكين المرأة مجتمعيا مثلما نصت عليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين.

CEDAW

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المادة ٣

«تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولاسيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الانسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.»

المادة ٤ بند (أ)

«لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً، كما تحدده الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال، كنتيجة له، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت».

4

ألا تقضي المصلحة العامة باختيار الافضل والاصلح للمجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو غيره؟

أقرت اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن هذه التدابير لا تعتبر تمييزا بل تهدف على العكس الى تحقيق المساواة.

أثبتت التجارب وبينت الدراسات أن مشاركة المرأة في صنع القرار لا سيما على صعيد المجالس المحلية يؤدي الى توظيف المزيد من المصادر والأموال العامة في مشاريع التنمية البشرية كالتي تعنى بالصحة والغذاء وفرص العمل.

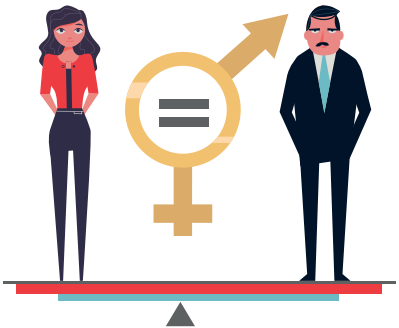

5

ألا يتعارض نظام الكوتا مع مبادئ الديموقراطية والجدارة وتكافؤ الفرص؟ ألا يستحسن أن تفوز المرأة بالانتخابات في معركة مفتوحة وبناء على برنامجها السياسي، عوضا عن فرضها على الناخب واعطائها أفضلية على الرجل؟

يعود سبب عدم الاكتفاء بالمعركة الانتخابية المفتوحة الى كون هذه المعركة غير متكافئة أساساً نظرا للحواجز الاجتماعية والثقافية التي تعترض وصول المرأة الى المراكز السياسية، مما جعل لبنان يحتل المرتبة ١٨٠ من ١٨٧ على لائحة التمثيل النسائي في المجالس البرلمانية في العالم.

من هنا تبرز الحاجة الى الكوتا لتحقيق المساواة، علما أنه يبقى على كل دولة أن تؤمن المناخ الانتخابي المناسب لكي يدلي الناخب بصوته بحرية ويختار المرشحين (والمرشحات) الذين يقترحون البرنامج الانتخابي الأكثر اقناعا، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو غيره.

6

تدعو اتفاقية سيداو الى محاربة كافة اشكال التمييز، فلماذا السماح بالتمييز الناتج عن نظام الكوتا؟

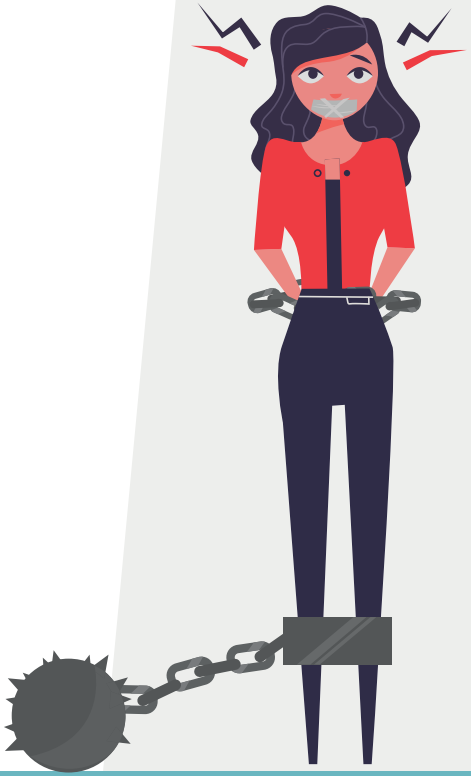

يعتبر نظام الكوتا تمييزا إيجابي بمعنى Positive Discrimination – Affirmative Action، يهدف لتصحيح الخلل وإعادة التوازن المفقود في المجتمع عبر إزالة العوائق أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فهو بذلك لا يعتبر تمييزا بل على العكس، هو تدبيرا ايجابيا يهدف الى تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة. وهو تدبير مؤقت يهدف الى إعطاء المرأة فرصة مؤقتة تبدأ منها بالمشاركة في الحياة السياسية، ريثما يتم تغيير بنيوي حقيقي في المجتمع والأذهان ويتم تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين، بحيث لا يعود من حاجة الى الكوتا أو غيرها من التدابير الخاصة المؤقتة.

7

صمم نظام الكوتا من أجل الحفاظ على حقوق الاقليات، فلماذا تخصيص كوتا للمرأة التي ليست بالأقلية بل تشكل نصف المجتمع؟

إن المنطلق الفكري لتخصيص كوتا للنساء يختلف عن المنطلق الفكري لكوتا الاقليات. فالأولى ترتكز على مبدأ المساواة بين الجنسين والثانية ترتكز على مبدأ المساواة بين الفئات المجتمعية والثقافية والمناطقية المختلفة. ولا يوجد أي تعارض بين الإثنين. فعندما يتم تهميش المرأة في المجتمع ككل، يجري تهميشها بشكل أكبر ضمن الأقليات، فنادرا ما نرى أي فئة أقلية ترشح امرأة لتمثيلها في الانتخابات.

8

ألا يؤدي نظام الكوتا الى ايصال نساء غير كفوّات الى البرلمان؟

يحفظ نظام الكوتا للمرأة حقها في دخول ميدان المنافسة، ولكن يبقى للناخب أن يحكم على كفاءة كل مرشحة ويقيّم عملها وأداءها. وقد أثبتت التجربة أن وصول ذوي الكفاءة الى البرلمان من رجال ونساء ليس له علاقة بالكوتا وانما يتوقف على المناخ السياسي والديمقراطي والجدية في العمل الحزبي وفي ثقافة المحاسبة المبنية على الاداء السياسي.

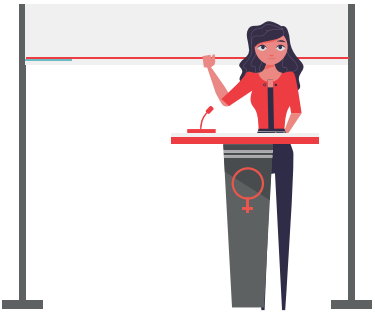

9 ما هي آليات تطبيق الكوتا؟

هناك أنواع مختلفة من الآليات المعتمدة لتطبيق نظام الكوتا، وهي تختلف باختلاف الاطار القانوني والنظام الانتخابي المعتمد في كل دولة.

يمكن التمييز بشكل عام بين الكوتا الاختيارية والكوتا الإجبارية:

- تعتمد الكوتا الاختيارية بشكل تلقائي من قبل الأحزاب السياسية من دون موجب قانوني يلزمها بذلك، وهي تضمن ترشيح نسبة معينة من النساء على لوائح المرشحين الحزبية.
- أما الكوتا الإجبارية فينص عليها الدستور و/أو القانون وهي ملزمة لجميع الجهات.

كما يمكن التمييز ضمن الكوتا الاجبارية بين الكوتا على المرشحين والكوتا على المقاعد، وفقا للنظام الانتخابي المعتمد:

- تطبق الكوتا على المرشحين في النظام النسبي وتهدف الى ضمان ترشيح نسبة معينة من النساء على لوائح المرشحين الحزبية. ويمكن الذهاب الى ابعد من ذلك لفرض ترتيب مسبق للمرشحين والمرشحات ضمن اللوائح بهدف زيادة فرص النجاح لدى النساء.
- أما الكوتا على المقاعد او المقاعد المحجوزة سلفا فتطبق في النظام الأكثري عادةً وتضمن بشكل مؤكد انتخاب نسبة النساء المنصوص عليها قانونا.

10 لماذا لا تتطالب المرأة اللبنانية بحصة أكثر «واقعية» مثل نسبة ١٠٪ او ٢٠٪ من التمثيل عوضا عن ٣٠٪؟

تتحدث الاتفاقيات الدولية عن كوتا لا تقل عن الثلاثين بالمئة، وهي عبارة عن الحد الأدنى المطلوب لتشكيل الكتلة الحرجة التي تحتاج اليها المرأة لإحداث فرق حقيقي في التمثيل والمشاركة الفعلية في صنع القرار. لذلك من المهم المطالبة بنسبة تمثيل لا تقل عن ٣٠٪ الى ان نصل فيما بعد الى المساواة الجندرية.

حقوق الطبع © ٢٠١٧

جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز استنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام إسترجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل، أو بأية وسيلة أخرى، بدون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إنّ المضمون الوارد في هذه المطبوعة، لا يعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو عن آراء الجهات المانحة.